الاقتصاد الكلي

نمو الاقتصاد السعودي يتباطأ مع البدء بتطبيق سياسة التعزيز المالي

> عمر النقيب
باحث أول
+965 2259 5360, omarnakib@nbk.com

الآفاق والتوقعات

- **توقعات بتباطؤ النمو في العام ٢٠١٦ إلى ١,٢٪ من ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ في ظل زيادة التقشف المالي من قبل السلطات وتباطؤ نشاط قطاع المستهلك.**
- **توقعات بارتفاع التضخم إلى ٣,٦٪ في العام ٢٠١٦ بعد رفع تعرفة الوقود و الطاقة لتعتدل لاحقاً.**
- **توقعات بتراجع العجز المالي إلى -١٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ من -١٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ تماشياً مع استمرار السلطات في سياسة التقشف المالي.**
- **السلطات تستعين بأدوات الدين بدلاً من الاحتياطات الحكومية لتمويل العجز المالي مع ارتفاع نشاط إصدار السندات المحلية والعالمية.**
- **مؤشرات بتحسن مستوى السيولة إثر سداد الحكومة لبعض المستحقات وذلك بعد بيع السندات السيادية.**
- **مؤشر تداول يتحول الى الربحية في منتصف ديسمبر على خلفية بيع السندات العالمية واتفاقية أوبك التي ساهمت بإنعاش أسعار النفط.**

مضى عامين على بدأ أسعار النفط بالتراجع و شهد نمو الاقتصاد السعودي تباطؤاً ملحوظاً .و كان ذلك على خلفية ترشيد الاستثمار الحكومي وتباطؤ نمو الائتمان وشح السيولة في ظل تراجع نمو الودائع وارتفاع نشاط إصدار أدوات الدين. فقد اتخذت السلطات العديد من الخطوات لمواجهة اتساع العجز المالي كترشيد الإنفاق وتطبيق سياسة التشديد المالي. وقد تمثلت تلك الخطوات بتجميد رواتب وامتيازات القطاع الحكومي وخفض الدعوم على البنزين والخدمات وتقليل حجم المشاريع الاستثمارية ورفع المزيد من الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة الضرائب وتطبيق برامج الخصخصة. إذ تمثل هذه الخطوات وغيرها من الإجراءات التي أقرتها السلطات من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية رؤية السعودية للعام ٢٠٣٠. ونتوقع أن تحقق السلطات بعض أهدافها المحددة مستقبلاً. كما نرى أن الاقتصاد سيستمر في تسجيل نمو ولكن باعتدال خلال العام ٢٠١٨ وذلك بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتعافي ثقة المستهلك والمستثمر.

توقعات بتباطؤ النمو الحقيقي في العام ٢٠١٦ إثر الضغوطات التي قد تخلفها سياسة التعزيز المالي وركود نشاط القطاع الخاص يلقي بظلاله على الاقتصاد غير النفطي

من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطؤاً ملحوظاً خلال

المؤشرات الإقتصادية الرئيسية

		٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو سنوي	٣,٥	١,٢	٠,٧	١,٣
- القطاع النفطي	النمو سنوي	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٠,٤
- القطاع غير النفطي	النمو سنوي	٣,١	٠,٢	٠,٨	١,٩
التضخم	النمو سنوي	٢,٢	٣,٦	٢,٥	٤,٣
الميزان المالي	كنسبة من الناتج المحلي	-١٥,٠	-١٢,١	-٧,٥	-٦,٧
الدين الحكومي	كنسبة من الناتج المحلي	٥,٩	١٣,٠	١٨,٣	٢٣,٦

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي، *تقديرات وتوقعات)

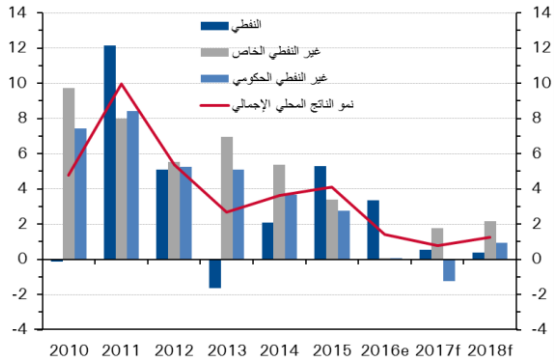

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات و تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: انتاج النفط والصادرات والاستهلاك
(مليون برميل يومياً)

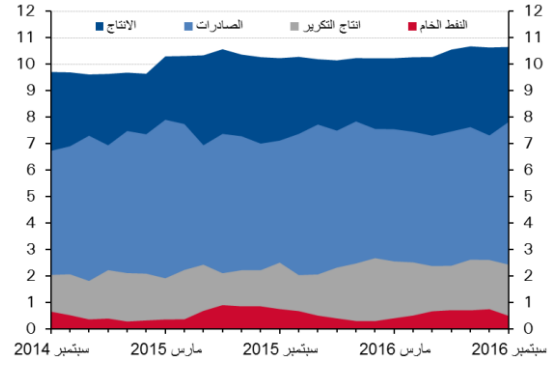

المصدر: مبادرة التعاون الاقتصادي المشترك ومنظمة أوبك

الرسم البياني ٣: صفقات أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع
(قيمة الصفقات والنمو السنوي ٪)

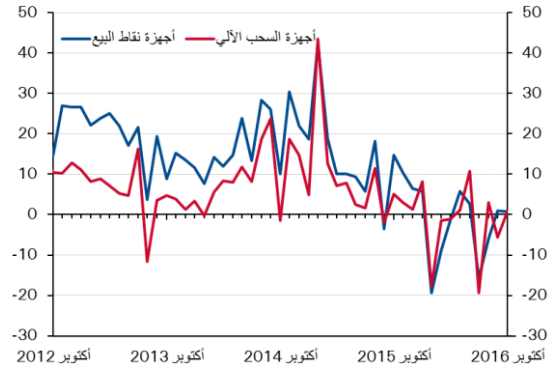

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

إدارة البحوث الاقتصادية، هاتف ٥٥٠٠ ٢٢٥٩ (٩٦٥) ، فاكس: ٦٩٧٣ ٢٢٢٤ (٩٦٥) ، econ@nbk.com ، © ٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

العام ٢٠١٦ ليصل إلى ١,٢٪ من ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ وذلك وسط استمرار الحكومة بخفض الإنفاق الرأسمالي وضعف إنفاق المستهلك.

كما من المتوقع أن يتراجع النمو غير النفطي أيضاً بصورة ملحوظة في العام ٢٠١٦ ليصل إلى ٠,٢٪ على أساس سنوي من ٣,١٪ على أساس سنوي في ٢٠١٥ وذلك تماشياً مع التزام السلطات بتنفيذ سياستها المالية المتشددة وتباطؤ القطاع الخاص نتيجة انخفاض الإنفاق في مبيعات التجزئة بالإضافة إلى التراجع في ثقة المستهلك. إذ من المحتمل أن يسجّل الاقتصاد غير النفطي ركوداً في حال أظهرت بيانات الربع الثالث من العام ٢٠١٦ التي ستصدر قريباً نمواً سلبياً ثانياً على اساس ربع سنوي. إذ تراجعت العديد من مؤشرات نشاط المستهلك في العام ٢٠١٦ كصفقات أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب النقدي الآلي بالإضافة إلى نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر مديري المشتريات. إلا أن مؤشر مديري المشتريات قد شهد بعض التقلبات على اساس شهري ولم يتراجع إلى أقل من مستوى ٥٠ الذي يعكس تقلّص في نشاط الأعمال. ومن المتوقع أن يتسارع النشاط مستقبلاً خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ وذلك إثر سداد الحكومة بعض المبالغ المستحقة وتماشياً مع ارتفاع نمو الودائع نتيجة ارتفاع أسعار النفط و إصدار السندات العالمية. ومن المحتمل أيضاً أن ترتفع وتيرة الاقتراض على خلفية ارتفاع تدفقات الودائع. ونتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى ٠,٨٪ و١,٩٪ خلال العام ٢٠١٧ والعام ٢٠١٨ على التوالي.

واستمر قطاع النفط في الوقت نفسه بالنمو خلال العام ٢٠١٦ تماشياً مع رفع المملكة انتاجها إلى مستوى قياسي بلغ ١٠,٥ مليون برميل يومياً في ٢٠١٦ بالإضافة إلى انتاجها للغاز الطبيعي مع انطلاق محطة واسط. ومنذ أن بدأت أسعار النفط بالتراجع في العام ٢٠١٤ سعت السلطات لزيادة حصتها السوقية وسارعت نحو تقديم المنتجات النفطية من خلال زيادة سعتها في تكرير النفط. حيث أن إطلاق مصفاتي "ساتورب" و"ياسرف" قد ساهم في إضافة ٠,٨ مليون برميل يومياً من السعة الانتاجية للمنتجات المكررة. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠١٦ ليعتدل لاحقاً ويصل إلى ٠,٥٪ في العام ٢٠١٧ ومن ثم إلى ٠,٤٪ في العام ٢٠١٨ تماشياً مع تراجع الانتاج وفق اتفاقية أوبك لخفض الانتاج. وبينما من المتوقع أن يتقلص انتاج السعودية وفق تلك الاتفاقية إلا أننا لا نرى أن التراجع للعام سيصل فعلاً إلى النسبة المحددة في الاتفاقية عند ٤,٥٪.

التضخم يتباطأ إثر ركود النشاط الاقتصادي

بدأ معدل التضخم بالتباطؤ في العام ٢٠١٦ مسجلاً تراجعاً للشهر السابع على التوالي في أكتوبر ليصل إلى ٢,٦٪ على أساس سنوي. وقد ترك مكون المواد الغذائية الأثر الأكبر على مؤشر غلاء المعيشة. وقد اعتدل معدل التضخم على الرغم من تسجيله تسارعاً ملحوظاً في بداية العام ٢٠١٦ فور رفع السلطات أسعار البنزين والخدمات. ومع تلاشي أثر ارتفاع الأسعار خلال العام على معدل التضخم فقد جاءت الزيادات في التضخم من عوامل أخرى كتراجع أسعار الواردات لا سيما المواد الغذائية والملابس (المتعلقة بقوة الدولار الأميركي والريال في العام ٢٠١٦) بالإضافة إلى اعتدال التضخم في أسعار المسكن وتراجع نمو عرض النقد لمعظم العام. ومن المتوقع أن يستمر التضخم على تلك الوتيرة دخولاً في العام ٢٠١٧ ليتراجع إلى ٢,٥٪ ويعاود ارتفاعه لاحقاً في العام ٢٠١٨ إلى ٤,٣٪ تماشياً مع تسارع نمو الاقتصاد. وسيواجه التضخم أيضاً العديد من الضغوطات خلال العام ٢٠١٨ مع ارتفاع أسعار الخدمات والبنزين وارتفاع الضرائب (وضريبة القيمة المضافة).

توقعات بتسجيل عجز مالي ثالث في العام ٢٠١٦ وتحقيق التوازن مالي بحلول العام ٢٠٢٠ على خلفية تقديم الإصلاحات المالية وارتفاع أسعار النفط

الرسم البياني ٤: مؤشر مديري المشتريات

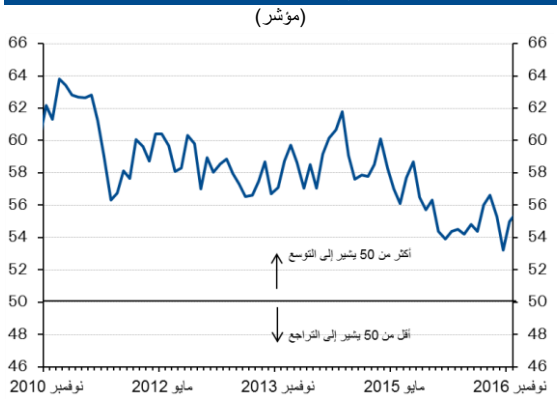

المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني و ماركت

الرسم البياني ٥: نمو الائتمان المصرفي

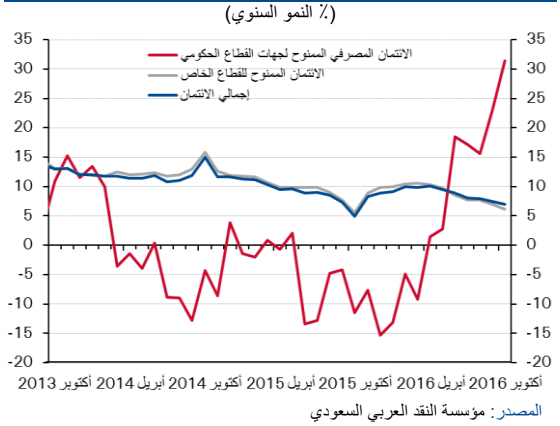

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٦: البطالة

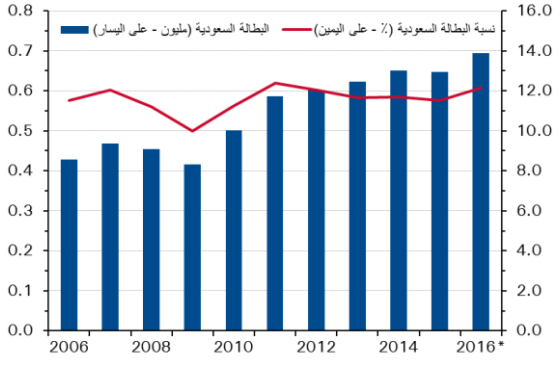

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

إدارة البحوث الاقتصادية، هاتف ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (٩٦٥) ، فاكس: ٢٢٢٤ ٦٩٧٣ (٩٦٥) ، econ@nbk.com
، ©٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

من المتوقع أن يتراجع العجز المالي لميزانية السعودية بعد أن اتسع في العام ٢٠١٥ إلى -١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل في العام ٢٠١٦ إلى - ١٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبصورة أكبر خلال فترة التوقعات تماشياً مع ترشيد الحكومة للإنفاق كخفض الدعوم. وحتماً فإن تحسن التوقعات بشأن أسعار النفط عن متوسطها للعام ٢٠١٦ التي قد ترتفع بواقع ٣٣٪ في العام ٢٠١٨ ليصل متوسطها إلى ٦٠ دولار للبرميل سينعكس في تحسن التوقعات المالية المستقبلية.

ومن الواضح أن السلطات ستتمكن من تحقيق هدف الموازنة للعام ٢٠٢٠ وفق برنامج التحول الوطني وذلك بالنظر إلى التحسن الذي شهدته الحكومة من حيث تنفيذ خطتها المالية الإصلاحية الطموحة. وقد بدأت السلطات بخفض الدعوم على البنزين والخدمات. إذ تطمح خطة التحول الحكومي تقليل الدعوم بواقع ٢٠٠ مليار ريال أو ما يعادل ٨,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات. كما قامت السلطات أيضاً بتثبيت رواتب وامتيازات موظفي القطاع الحكومي بهدف تخفيض فاتورة الرواتب بنحو ٥٪ إلى ٤٥٦ مليار ريال بحلول العام ٢٠٢٠. وقامت أخيراً بتقليل عدد المشاريع غير الضرورية بنسبة تقدر عند ١٢٪ في العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦.

وبينما تبدو خطة التحول الوطني طموحة جداً من جانب الإيرادات غير النفطية التي تنوي زيادتها إلى ثلاثة أضعاف مستوياتها حتى تصل إلى ٥٣٠ مليار ريال (١٤١ مليار دولار أو ١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول العام ٢٠٢٠ إلا أن السلطات قد بدأت فعلياً باتخاذ خطوات من أجل تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية. مثل رفع الرسوم على الخدمات العامة ورسوم الهجرة ومخالفات المرور وفرض الضرائب على السجائر والمشروبات الغازية والأراضي غير المستخدمة التي تسمى بالأراضي البيضاء بالإضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة التي ستدخل حيز التنفيذ في العام ٢٠١٨ بنسبة ٥٪. وتقدر الزيادة في خزينة السعودية من ضريبة القيمة المضافية عند ما يقارب ١٠ مليارات دولار والذي قد يساوي تقريباً ١٦٪ من الإيرادات غير النفطية المقدرة في العام ٢٠١٨ و١,٤٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي المقدر لذلك العام.

وتضم رؤية السعودية للعام ٢٠٣٠ عدداً من الأهداف الاستراتيجية مثل خصخصة بعض كيانات الدولة التي من ضمنها ٥٪ من شركة أرامكو النفطية بنسبة وإعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العام وجعله الصندوق السيادي للدولة

أبرز بنود الرؤية السعودية للعام ٢٠٣٠

		٢٠١٥	٢٠٣٠
القطاع الخاص	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤٠	٦٥
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠	٣٥
الصادرات غير النفطية	٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٦	٥٠
الإيرادات غير النفطية	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٦,٧	١٦,٨
الانتاج المحلي للنفط والغاز	٪	٤٠	٧٥
التصنيع المحلي لمعدات الدفاع	٪	٢	>٥٠
أصول الصندوق العام للاستثمار	مليار دولار	١٦٠	١,٨٦٦
الاستثمار الأجنبي المباشر	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٨	٥,٧
مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة	٢٥	١٠
معدل البطالة	٪	١١,٦	٧,٠
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	٪	٢٢	٣٠
عدد الحجاج سنوياً	مليون	٨	٣٠
مؤشر الاستثمار الاجتماعي	مرتبة	٢٦	١٠
معدل الادخار الأسري	٪	٦	١٠

المصدر: رؤية السعودية ٢٠٣٠

الرسم البياني ٧: التضخم في أسعار المستهلك

(٪ النمو السنوي)

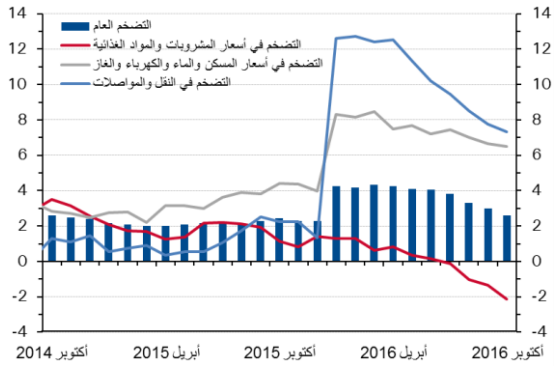

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٨: الميزان المالي

(٪ النمو السنوي)

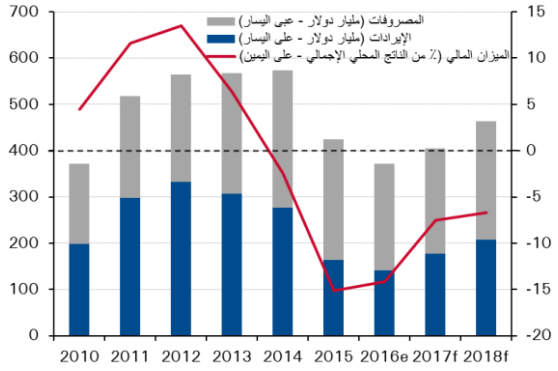

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٩: إجمالي الدين الحكومي

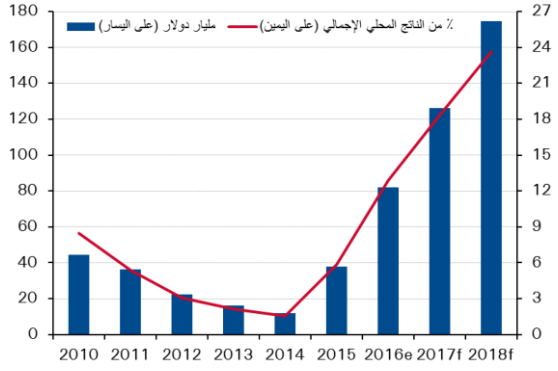

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني

© ٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

الذي سيضم ما لا يقل عن ١,٨ تريليون دولار من الأصول بحلول العام ٢٠٣٠.

الدين الحكومي يرتفع مع استمرار السلطات بإصدار السندات والضغوطات على الاحتياطات الأجنبية تتراجع

مع استمرار التوقعات بتسجيل السعودية عجز مالي على مدى السنوات القادمة فمن المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي بصورة ملحوظة من أقل مستوى سجله في العام ٢٠١٤ البالغ ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨. إلا أنه لا يزال يعتبر متدنياً وفق المعايير العالمية. ومع تسارع نشاط إصدار السندات المحلية والعالمية حتى منتصف إلى أواخر العام ٢٠١٦ تراجع عبء تمويل العجز عن الاحتياطات الأجنبية والاحتياطات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تباطأت وتيرة التراجع في الاحتياطات بصورة ملحوظة منذ يونيو ٢٠١٦ لتصل إلى متوسط ٧,٨ مليارات دولار شهرياً من متوسط ١٠,٩ مليار دولار شهرياً في النصف الأول من العام ٢٠١٦. واستقر صافي الأصول الأجنبية عند ٥٧٢ مليار دولار في أكتوبر الذي لا يزال يعتبر مستوى جيداً يغطي أكثر من ثلاثين شهراً من واردات السلع والخدمات.

وشهد العام ٢٠١٥ بيع ما يقارب ٩٨ مليار ريال (٢٦ مليار دولار) من السندات الحكومية لمؤسسات مالية محلية ما ساهم في تغطية ربع العجز المسجل. وفي العام ٢٠١٦ رفعت السلطات نشاط الإصدار المحلي إضافة إلى إصدار قياسي للسندات العالمية بقيمة ١٧,٥ مليار دولار وتجميع قروض مشتركة تساوي ١٠ مليار دولار من بنوك أجنبية. ونتوقع أن يحافظ نشاط الإصدار على وتيرته خلال العامين القادمين وزيادة الدين الحكومي بنحو ما لا يقل عن ٨٠ مليار دولار.

السيولة تتحسن تماشياً مع عودة نمو الودائع ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يظل متدنياً

لا يزال أثر الضغوطات التي خلّفها تراجع أسعار النفط واضحاً على القطاع المصرفي ومؤشرات السيولة كالودائع والائتمان. إلا ان القطاع قد بدأ بالتعافي بعد أن سجلت السعودية نشاطاً قياسياً في إصدار السندات العالمية في أكتوبر من العام ٢٠١٦. إذ استعاد نمو الودائع قوته في أكتوبر لأول مرة خلال العام ٢٠١٦ مسجلاً ارتفاعاً بواقع ٠,٥٪ على أساس سنوي إثر تحسن طفيف في ودائع القطاع الخاص (٣,٤٪ على أساس سنوي) بعد قيام السلطات بالسداد للشركات الخاصة والذي سيستمر خلال الأشهر القادمة بمبالغ مستحقة بنحو ٢٦,٧ مليار دولار. بينما لا تزال الودائع الحكومية في المقابل متدنية بنحو -٨,٥٪ على أساس سنوي وليس من المحتمل أن تسجل أي ارتفاع ملحوظ في ظل تدني أسعار النفط. وانعكس تسارع نمو الودائع على نمو عرض النقد. فقد سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً في أكتوبر لأول مرة منذ يناير ٢٠١٦.

وظل أيضاً نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متدنياً مسجلاً أقل وتيرة نمو له منذ العام ٢٠١١ وذلك خلال شهر أكتوبر بواقع ٦,٢٪ على أساس سنوي فقط. بينما تسارع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٦ مرتفعاً إلى ٣١,٤٪ على أساس سنوي في أكتوبر ومسجلاً أعلى وتيرة نمو له منذ أكثر من ثلاث سنوات التي قد تستمر تماشياً مع استمرار الحكومة بالاقتراض من البنوك.

وعلى الرغم من أن إجمالي نمو الودائع كان ابطأ من نمو الائتمان إلا أن مؤشرات السيولة قد بدأت تتحسن قليلاً. إذ تراجعت نسبة القروض إلى الودائع في القطاع المصرفي خلال أكتوبر الماضي إلى ٨٩,١٪ كما تراجع سعر فائدة الإنتربنك لفترة ثلاثة أشهر بنحو ٣٣ نقطة أساس ليصل إلى ما يقارب ٢,٠٥٪ في منتصف شهر ديسمبر وذلك من أعلى مستوياته في أكتوبر البالغة ٢,٣٨٪. كما ارتفعت أيضاً الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى ما يقارب ٥٣ مليار دولار وذلك

الرسم البياني ١٠: صافي إجمالي الأصول

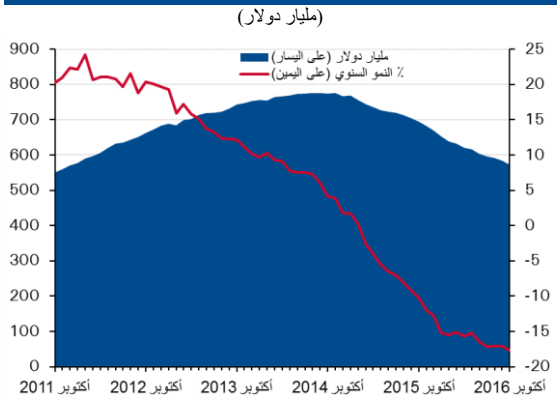

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١١: نمو ودائع البنوك

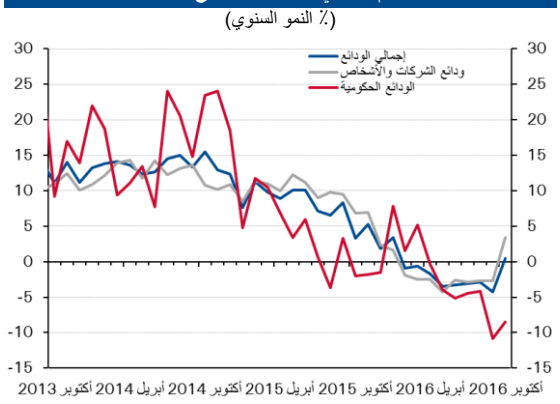

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١٢: نمو عرض النقد

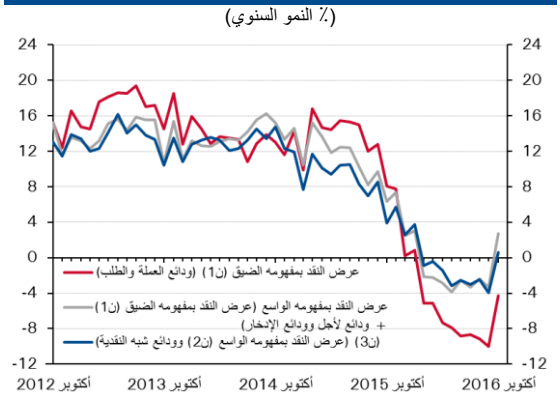

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

إدارة البحوث الاقتصادية، هاتف ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (٩٦٥) ، فاكس: ٢٢٢٤ ٦٩٧٣ (٩٦٥) ، econ@nbk.com ، ©٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

بواقع ٢٤٪ على أساس سنوي وفق بيانات أخيرة.

وجاء التحسن في السيولة نتيجة العديد من العوامل التي من ضمنها عودة الحكومة لسداد مبالغ مستحقة لشركات خاصة. إذ قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتخفيف الضوابط على السيولة من خلال تعديل القوانين المتعلقة بمعدلات إعادة الشراء وتقليل حجم إصدارات الخزينة وضخ ٢٠ مليار ريال (٥,٣ مليار دولار) في ودائع الشركات الحكومية. كما من الممكن أن تتحسن السيولة وأوضاع المملكة المالية بفعل برنامج إصدار السندات السيادية بقيمة قياسية تبلغ ١٧,٥ مليارات دولار في أكتوبر. إذ من المفترض أن يساهم نشاط إصدار السندات في دعم القطاع الخاص وتقليل الضغوطات على البنوك المحلية لتمويل العجز وإفساح مجال نشاط الائتمان للشركات الخاصة. إذ تعتبر هذه الخطوات أساسية جداً لتحقيق اقتصاد غير نفطي جيد ونشط. وقد ارتفعت بالفعل السندات الحكومية كنسبة من إجمالي مطالب البنوك إلى أعلى مستوى منذ ما بعد الأزمة المالية عند ١٠,٦٪ في أكتوبر من ٣,٣٪ في العام ٢٠١٣ وذلك تماشياً مع ارتفاع كبير في السندات الحكومية لدى البنوك إلى ٤٦,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦.

مخاوف الأسواق بشأن اوضاع السعودية السيادية تعتدل

انعكس التحسن الملموس في القطاع المصرفي على توقعات ومخاوف الأسواق بشأن المخاطر. إذ تراجع الفارق بين السعر الحالي والآجل للريال أمام الدولار إلى ما يقارب ٣٠٠ نقطة بحلول منتصف شهر ديسمبر مسجلاً أعلى مستوى بواقع ٩٧٥ نقطة منذ عشرين عاماً في مطلع السنة وذلك إثر وجود بعض التساؤلات عما إذا ستضطر السلطات لإعادة تقييم صرف الريال والتخلي عن ربط العملة بالدولار الذي دام ثلاثين عاماً.

إلا أنه من غير المحتمل أن تغير السلطات سياستها بشأن سعر الصرف الذي أثبت قوته في الماضي في دعم الاقتصاد ومعدل التضخم ودعمه لاستقرار التجارة والتدفقات المالية لا سيما وأن النفط الذي يسعر بالدولار يعتبر المحرك الأول لاقتصاد المملكة. إذ شكل النفط خلال العشر سنوات الماضية باستثناء العام ٢٠١٥ ما يقارب ٩٠٪ من إيرادات الصادرات والإيرادات المالية.

وتراجعت مبادلات مخاطر عدم السداد على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة وذلك خلال الأشهر الماضية تماشياً مع تحسن التوقعات والأوضاع. كما من المحتمل أن تتحسن الثقة إثر وجود توقعات بارتفاع أسعار النفط في العام ٢٠١٧ وما سيعقب قرار منظمة أوبك لخفض الانتاج.

أسعار الفائدة ترتفع مع رفع مجلس الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة الأميركية

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي برفع أسعار الفائدة الأساسية وسعر إعادة الشراء العكسي تماشياً مع رفع أسعار الفائدة الأميركية من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي بنحو ٢٥ نقطة أساس إلى ١,٧٥٪ في ديسمبر بينما ظل سعر إعادة الشراء دون تغيير عند ٢,٠٪. ويشير هذا الرفع الذي يعد الثاني في هذه الدورة الإقتصادية إلى ارتفاع تكلفة الإقتراض تماشياً مع تشديد مجلس الاحتياط سياسته المالية في العام ٢٠١٧.

التفاؤل يعود للسوق السعودية بعد نجاح نشاط إصدار السندات وقرار منظمة أوبك بشأن الانتاج

عاود مؤشر تداول انتعاشه خلال أكتوبر بعد أن تراجع خلال العام بواقع ٢١٪- منذ بداية السنة المالية. إذ ارتفع في منتصف ديسمبر بواقع ٣,٣٪ منذ بداية السنة المالية ليصل إلى ٧,١٣٧ نظراً لاستمرار تحسن الأوضاع في الربع الرابع من العام ٢٠١٦ نتيجة إصدار السلطات سندات عالمية بالإضافة إلى قرار أوبك بشأن خفض الانتاج الذي أثر إيجاباً على أسعار النفط.

الرسم البياني ١٣: أسعار الإنترنبك

(سيبور لفترة ثلاثة أشهر ٪)

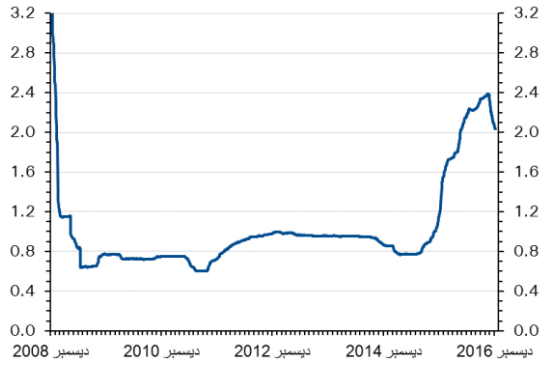

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٤: احتياطات البنوك والاحتياطات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

(مليار دولار)

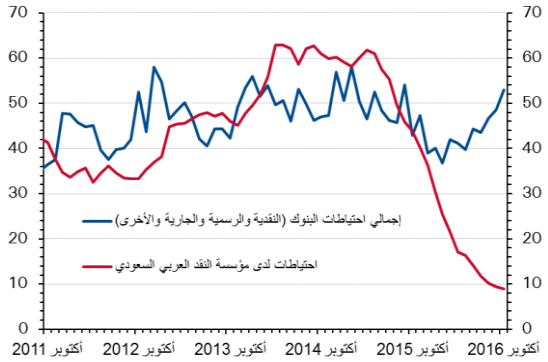

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١٥: السندات الحكومية لدى البنوك

(مليار دولار)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

إدارة البحوث الاقتصادية، هاتف ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (٩٦٥) ، فاكس: ٢٢٢٤ ٦٩٧٣ (٩٦٥) ، econ@nbk.com
، ©٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٦: سعر الريال الآجل لفترة إثني عشر شهر

(ريال للدولار)

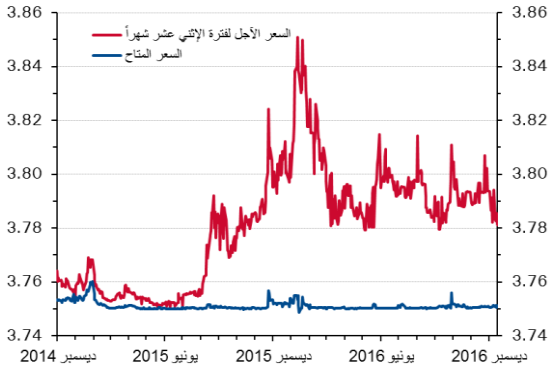

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٧: مبادلات مخاطر عدم السداد السيادية

(نقاط أساس لفترة خمس سنوات)

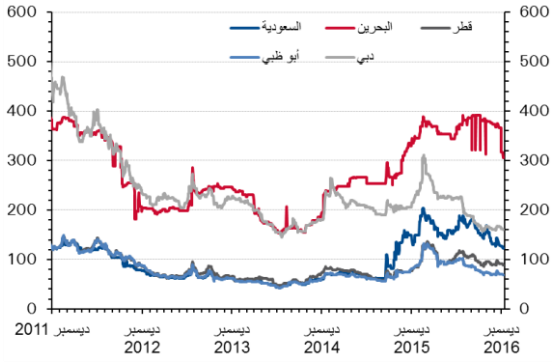

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٨: أسعار الفائدة الأساسية

(٪)

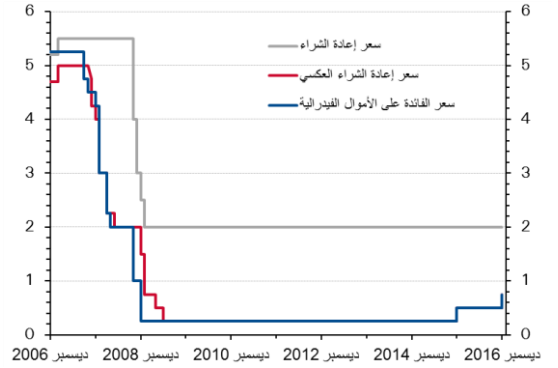

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٩: السوق السعودية

(مؤشر تداول)

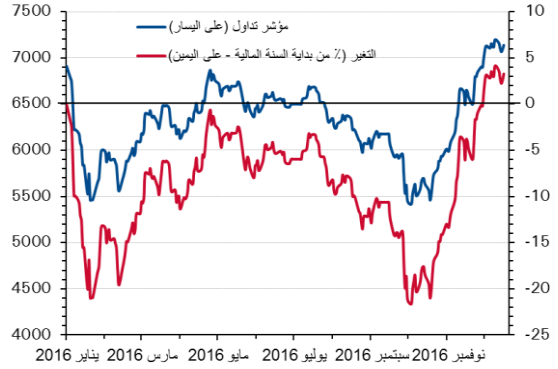

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

إدارة البحوث الاقتصادية، هاتف ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (٩٦٥) ، فاكس: ٢٢٢٤ ٦٩٧٣ (٩٦٥) ، econ@nbk.com
، ©٢٠١٧ بنك الكويت الوطني

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAK
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAK
Bahrain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait
Bahrain Branch (H.O)
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAK
Head Office - Dubai
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait
Abu Dhabi - Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567,Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAK
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAK
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAK
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAK
Singapore Branch
9 Raffles Place #24-01/02
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAK
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
133 Yin Cheng Bei Road, Lujiazui
Shanghai 200120
China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. GCC Research Note is a publication of National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.
While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact:
NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com